

بمناطق «الروضة والرحاب ومبارك الكبير والزهرى والظهر وسعد العبدالله»

## «بيت التمويل» يوفر 6 أفرع بجميع المحافظات لخدمة العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة

وتلقى موظفو بيت التمويل الكويتي تدريبا مكثفا في لغة الإشارة لمساعدة العملاء الذين يعانون من ضعف السمع. علاوة على ذلك، تتم طباعة نماذج فتح الحساب والعقود ومستندات المعاملات الخاصة بالبنك بطريقة «برايل»، كما تم تجهيز الأبواب بأجهزة استشعار لنسهم الانتقال السلس بين العملاء، وتغلق تلقائيا حتى تكتمل المعاملة.



بإضافة إلى توفير نماذج خاصة بفتح الحسابات وغيرها من العقود والمعاملات مطبوعة بلغة Braille وتتوافر أيضا الخدمة الصوتية على الموقع الإلكتروني لتسهيل الحصول على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وتشمل هذه التسهيلات توفير موظفين مدربين على التعامل مع هذه الفئة، وتقديم الدعم اللازم لاستكمال المعاملات المصرفية، وتوفير قنوات اتصال بديلة لتلبية احتياجاتهم الخاصة، حيث لدى بيت التمويل الكويتي موظفين مدربين تدريباً كاملاً على لغة الإشارة لمساعدة العملاء الذين يعانون من ضعف السمع. علاوة على ذلك، تتم طباعة نماذج فتح الحساب والعقود ومستندات المعاملات الخاصة بالبنك بطريقة «برايل»، كما تم تجهيز الأبواب بأجهزة استشعار لنسهم الانتقال السلس بين العملاء، وتغلق تلقائيا حتى تكتمل المعاملة.

بإضافة إلى توفير نماذج خاصة بفتح الحسابات وغيرها من العقود والمعاملات مطبوعة بلغة Braille وتتوافر أيضا الخدمة الصوتية على الموقع الإلكتروني لتسهيل الحصول على الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وتشمل هذه التسهيلات توفير موظفين مدربين على التعامل مع هذه الفئة، وتقديم الدعم اللازم لاستكمال المعاملات المصرفية، وتوفير قنوات اتصال بديلة لتلبية احتياجاتهم الخاصة، حيث لدى بيت التمويل الكويتي موظفين مدربين تدريباً كاملاً على لغة الإشارة لمساعدة العملاء الذين يعانون من ضعف السمع. علاوة على ذلك، تتم طباعة نماذج فتح الحساب والعقود ومستندات المعاملات الخاصة بالبنك بطريقة «برايل»، كما تم تجهيز الأبواب بأجهزة استشعار لنسهم الانتقال السلس بين العملاء، وتغلق تلقائيا حتى تكتمل المعاملة.

بمناسبة إجازة رأس السنة.. وضمن دعم البنك لحملة «لنكن على دراية»

## «الخليج» ينصح بتحديث بيانات الاتصال وتفعيل الإشعارات قبل السفر

في الحالات الطارئة، وتجنب استخدام شبكات Wi-Fi العامة أو غير المؤمنة، وإن اضطررت فاستخدم شبكة VPN موثوقة، وفي حال فقدان البطاقة أو الاشتباه بعملية احتيالية، قم فوراً بتجميدها أو إيقافها مؤقتاً عبر التطبيق، واتصل بمركز خدمة العملاء، واختر دائما الدفع بالعملة المحلية لتجنب رسوم تحويل العملات الإضافية، واحتفظ بجميع الإيصالات وراجعها عند العودة لمطابقتها مع كشف الحساب.



ثالثاً.. بعد العودة من السفر: ينصح بتحديث الرقم السري لبطاقتك من خلال أحد فروع بنك الخليج أو أجهزة الصراف الآلي، ومراجعة كشف حساب بطاقتك بدقة للتحقق من عدم وجود أي عمليات غير مصرح بها، والتواصل مع البنك فوراً في حال ملاحظة أي فروقات أو نشاطات مريبة على حسابك. في الختام، أكد البنك أنه لا يطلب المعلومات الشخصية عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية ناصحاً العملاء بعدم الضغط على أي روابط واردة من مصادر غير موثوقة والقيام بتحديث كلمات المرور الخاصة بهم بشكل دوري، والحرص على استخدام رموز قوية وفريدة.

الشمس المباشرة أو الحرارة العالية، وعدم مشاركة بيانات بطاقتك أو الرقم السري أو رمز الـ OTP مع أي شخص، وتأكد من أن البطاقة مريحة عند إجراء المعاملات.

بالإضافة إلى التأكد من سلامة أجهزة الصراف الآلي وخلوها من أي أدوات غريبة عند استخدامها، وحاول تغطية لوحة الأرقام عند إدخال الرقم السري، ولا تقبل المساعدة من الغرباء، ومراجعة الإيصالات بعناية قبل توقيعها أو إدخال الرقم السري، ولا تترك خاصة «الإكرامية» أو «الإجمالي» جهاز الدفع (POS) وتأكد من اسم التاجر والمبلغ قبل إتمام العملية، ومتابعة نشاط بطاقتك باستمرار من خلال التطبيق أو الخدمات المصرفية الإلكترونية. علاوة على تفعيل خدمة التجوال الدولي أو زود البنك برقم بديل للتواصل السريع

في إطار دعمه المتواصل لحملة «لنكن على دراية»، وبمناسبة إجازة رأس السنة الميلادية، قدم بنك الخليج حزمة من النصائح القيمة التي تساعد المسافرين على إدارة أموالهم بذكاء، وحماية معلوماتهم المصرفية، وضمان تجربة سفر مريحة وآمنة.

ينصح جميع المسافرين بتحديث بيانات الاتصال الخاصة بهم لدى البنك، لضمان سرعة التواصل في حال رصد أي نشاط غير طبيعي، إضافة إلى تفعيل خاصية الإشعارات الفورية عبر تطبيق البنك على الموبايل، بحيث تصل إليهم تنبيهات فورية عن كل معاملة تتم على حساباتهم أو بطاقتهم المصرفية، مما يتيح لهم متابعة النفقات والتحقق من العمليات بكل سهولة. كما قدم البنك مجموعة من الإرشادات المهمة التي ينصح باتباعها قبل وأثناء وبعد السفر لضمان قضاء رحلة سعيدة، وهي كالتالي: أولاً.. قبل السفر: التأكد من صلاحية بطاقتك المصرفية طوال فترة الرحلة، ومراجعة رصيد حسابك وتحقق من أن الحد الائتماني كاف لتغطية نفقات السفر، وتفعيل خدمة الإشعارات الفورية لتصل إليك تنبيهات فورية حول العمليات المالية، وراجع كل رسالة بعناية للتأكد من صحة المعاملة. بالإضافة إلى تحميل تطبيق بنك الخليج وسجل الدخول لتتابع نفقاتك وحركة بطاقتك بسهولة أثناء السفر، والتأكد من قدرتك على الدخول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية قبل مغادرتك، وتحديث برامج الحماية والأمن على أجهزتك المستخدمة للحجز عبر الإنترنت، والتأكد من وجود تغطية تأمينية لرحلتك قبل السفر، وحفظ المقتنيات الثمينة في صناديق الأمانات المتوفرة لدى بنك الخليج لضمان أعلى مستويات الأمان أثناء غيابك. ثانياً.. أثناء السفر: الاحتفاظ ببطاقتك في مكان آمن وتجنب تركها دون رقابة. استخدم خزنة الفندق لحفظ المقتنيات الثمينة، وحفظ بطاقتك في أماكن منفصلة وآمنة، وابتعد عن تعريضها لأشعة

الشمس المباشرة أو الحرارة العالية، وعدم مشاركة بيانات بطاقتك أو الرقم السري أو رمز الـ OTP مع أي شخص، وتأكد من أن البطاقة مريحة عند إجراء المعاملات. بالإضافة إلى التأكد من سلامة أجهزة الصراف الآلي وخلوها من أي أدوات غريبة عند استخدامها، وحاول تغطية لوحة الأرقام عند إدخال الرقم السري، ولا تقبل المساعدة من الغرباء، ومراجعة الإيصالات بعناية قبل توقيعها أو إدخال الرقم السري، ولا تترك خاصة «الإكرامية» أو «الإجمالي» جهاز الدفع (POS) وتأكد من اسم التاجر والمبلغ قبل إتمام العملية، ومتابعة نشاط بطاقتك باستمرار من خلال التطبيق أو الخدمات المصرفية الإلكترونية. علاوة على تفعيل خدمة التجوال الدولي أو زود البنك برقم بديل للتواصل السريع

ارتفاع جماعي للمؤشرات بدعم عمليات شراء انتقائية قبل نهاية العام

## 338 مليون دينار مكاسب «البورصة» السوقية بأسبوع

جي اف اتش واكتتاب ومراكز وتخليف واعيان وعربية عقارية وجي اف اتش.

وبنهاية تعاملات الأسبوع، حقق مؤشر السوق الأول ارتفاعاً بنسبة 0,6٪ بمكاسب 59 نقطة ليصل إلى 9595 نقطة مقابل 9536 نقطة الأسبوع الماضي، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,7٪ بمكاسب 60 نقطة ليصل إلى 8276 نقطة ارتفاعاً من 8216 نقطة، وارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة 0,6٪ بمكاسب 57 نقطة ليصل إلى 8978 نقطة ارتفاعاً من 8921 نقطة الأسبوع الماضي.

وفي سياق آخر، استمرت تعاملات الأجنحة بأسهم السوق الأول بالشراء بهدف تعزيز نسب التملك قبل انتهاء العام الحالي، وهو ما تبين من خلال ارتفاع في نسب ملكياتهم في 11 سهماً، وتقليص نسب التملك في 7 أسهم، واستقرار النسب في 16 سهماً. ووفقاً لبيانات البورصة بتاريخ 24 ديسمبر الجاري بلغت قيمة ملكيات الأجنحة بأسهم السوق الأول نحو 7,06 مليارات دينار، مقارنة بـ 7,04 مليارات دينار الأسبوع الماضي.



وسجلت جلسة أمس الخميس مستوى سيولة بلغ نحو 43,5 مليون دينار، وتركزت السيولة حول أسهم بيت التمويل والوطني ووربة وجي اف اتش وعقارات الكويت والمباني ومراكز، إضافة إلى عربية عقارية. أبرز ما شهده سوق الكويت المالي خلال الأسبوع، هو انخفاض معدلات السيولة في جميع الجلسات لأقل من 100 مليون دينار، وذلك على عكس الأسبوع الماضي والذي سجلت تراجعاً بحجم التداول بنسبة 34٪ بإجمالي تداولات بلغ 1,06 مليار سهم مقابل 1,62 مليار سهم الأسبوع الماضي، وتركزت تحركات المتداولين حول سهم

الأسبوع بتحقيق 212 مليون دينار مكاسب، ثم وصلت المكاسب بـ 34 مليون دينار في جلسة الاثنين، وأضافت القيمة السوقية 107 ملايين دينار لمكاسبها بنهاية جلسة الثلاثاء، وتراجعت بنحو 110 ملايين دينار بجلسة الأربعاء، لتعاود تحقيق المكاسب في ختام الأسبوع بـ 95 مليون دينار.

وفي المقابل، سجلت السيولة المتدفقة لسوق الأسهم تراجعاً بنهاية تعاملات الأسبوع بنسبة 35٪ ببلوغ قيم التداول 302 مليون دينار بمتوسط يومي 60 مليون دينار، مقابل 468 مليون دينار بمتوسط يومي 94 مليون دينار الأسبوع الماضي.

شريف حمدي

مع اقتراب العام الحالي من نهايته، حققت مؤشرات بورصة الكويت ارتفاعاً جماعياً جراء عمليات شراء منتقاة لأسهم قيادية بالسوق الأول، وأخرى متوسطة وصغيرة بالسوق الرئيسي، وسط توقعات ان تشهد البورصة خلال الأسبوع المتبقّي من العام الحالي والذي تقتصر تداولاته على 4 جلسات فقط، استمرار التوجه الشرائي ومواصلة الارتفاع على مستوى كل المؤشرات، وذلك في إطار عمليات إعادة هيكلة المراكز الاستثمارية.

ومن المؤشرات الإيجابية التي تدعم هذه التوقعات، عودة القيمة السوقية للمكاسب بنهاية تعاملات الأسبوع، محققة 338 مليون دينار مكاسب بنسبة ارتفاع 0,6٪ ببلوغ الإجمالي 53,28 مليار دينار الأسبوع الماضي. وفي التفاصيل، لوحظ جنوح البورصة للمكاسب على مدار 4 جلسات مقابل التراجع في جلسة واحدة، حيث استهلّت تعاملات

72٪ مكاسب المعدن الأصفر منذ بداية 2025.. و147٪ قفزة للفضة

## الفضة والذهب لمواصلة تصدر الأسواق العالمية في 2026

قوية تجاوزت 140 إلى 150٪، مدفوعة بفجوات الأسعار بين بورصات لندن وأسواق الصين والهند، مما أدى إلى زيادة الطلب عليها، مضيفاً أن الطلب العالمي على الفضة لا يزال يفوق المعروض، مع إنتاج سنوي يقدر بحوالي 8 آلاف طن مقابل طلب يصل إلى 1,1 إلى 1,4 مليون طن، ما يدعم استمرار ارتفاع الأسعار. وأشار إلى احتمال اختيار سعر الفضة مستوى 80 دولاراً للأونصة خلال الربع الأول من 2026، فيما قد يصل الذهب إلى نحو 4800 دولاراً للأونصة، ولفت إلى الدور المتزايد لصناديق الاستثمار المتداولة (ETF)، حيث تم إطلاق نحو ألف صندوق جديد في 2025، ما ساهم في تعزيز دخول السيولة إلى الأسواق المالية وارتفاع المكاسب التاريخية للأصول المختلفة.

العربية: تواصل أسعار الذهب والفضة تسجيل المستويات القياسية خلال العام الحالي، حيث وصل المعدن الأصفر إلى أعلى قمة تاريخية له عند مستوى 4500 دولار للأونصة، مرتفعاً بأكثر من 72٪ منذ بداية العام، فيما بلغت الفضة أيضاً قيمة تاريخية عند 71,85 دولاراً للأونصة، محققة قفزة هائلة منذ بداية 2025 بلغت نحو 149٪، لتتفوق على الذهب في الصعود. في هذا السياق، قال رئيس الأبحاث في مجموعة «إكويتي» أحمد عزام، في مقابلة مع «العربية Business»، إن عام 2026 قد يشهد استمرار السيولة في الأسواق العالمية دون تغييرات جوهرية في التوجهات الاستثمارية، ما يعزز جانبية الأصول الآمنة مثل الذهب والفضة. وأوضح عزام أن الفضة شهدت خلال 2025 ارتفاعات



### مشرك الكعجزة

تتقدم

## شركة مشاريع الكويت (القابضة)

### وشركاتها التابعة والزميلة

### بخالص التعازي والمواساةة إلى

## الشيخ / علي محمد عبد العزيز الصباح

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

للشركة المتحدة للإنتاج الزراعي والحيواني

## والشيخ / صباح محمد عبد العزيز الصباح

الرئيس التنفيذي للاستثمارات

في مجموعة شركة مشاريع الكويت (القابضة)

وذلك لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى خالتهم

## الشيخة / معالي محمد الجابر الصباح

سائلين المولى عز وجل أن يتعمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان



من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي بالكويت، تصدر شركة 'أراء للبحوث والاستشارات' مؤشراً شهرياً لنفحة المستهلك بالتعاون مع 'الأنباء' وبرعاية شركة 'لكزس'، حيث يعثر مؤشر نفحة المستهلك الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك، مرتكزاً على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية، وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية.

ويتم إجراء البحث بأخر 5 أيام من كل شهر على عينة مؤلفة من 500 شخص مماثلة للتوزيع السكاني للمواطنين والمقيمين العرب بمختلف المحافظات عبر مقابلات هاتفية يتم اتقاؤها بشكل عشوائي. ويستند تقييم المؤشر العام لنفحة المستهلك إلى 6 مؤشرات ثانوية اعتمدها الباحثون بشركة أراء، وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، ومؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلاً، ومؤشر الدخل الفردي الحالي، ومؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلاً، ومؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حالياً، ومؤشر شراء المنتجات المعمرة.

وبنيتي النتائج حسب إجابات أفراد العينة عن كل مؤشر من المؤشرات الستة بين 'إيجابي' أو 'سلبى' أو 'حيادي'، وفي ضوء النتائج الشهرية لكل مؤشر تتم مقارنتها بنتائجها في شهر الأساس الموافق مارس 2007. وكلما تجاوز المؤشر نقطة كان أعلى من شهر الأساس.

AMAZING IN MOTION

ضمن مؤشر 'أراء' بالتعاون مع 'الأنباء' وبرعاية 'لكزس'

## ثقة المستهلك بالكويت لأعلى مستوياتها منذ 2013

بشكل أساسي إلى ارتفاع ثقة المقيمين العرب بـ 12 نقطة مقارنة بنقطة واحدة لدى المواطنين. كذلك، سجل المؤشر ارتفاعاً بين الرجال (11 نقطة) فيما لم يتغير بين النساء. وبشكل مواز، سجل مؤشر الثقة بالدخل الفردي المتوقع مستقبلاً 115 نقطة، مضافاً 4 نقاط إلى رصيده الشهري ليصل إلى المستوى الأعلى له منذ فبراير 2012.

الذين سجلوا مستوياتها هي الأعلى لها منذ أكثر من عشر سنوات. وبلغت محللو آراء إلى أن المؤشر العام - منذ تأسيسه في عام 2007 - قلما تخطى عتبة الـ 120 نقطة، ويلاحظ ارتفاع المؤشر بين الرجال في شهر نوفمبر (15 نقطة) مقابل حفاظه على مستواه السابق بين النساء، وكذلك ارتفاعه لدى كل من المواطنين (8 نقاط) والمقيمين العرب (11 نقطة).

وأرتفع مؤشر الثقة بالدخل الفردي الحالي إلى 119 نقطة، وهو الأعلى له منذ شهر فبراير 2014، متقدماً 7 نقاط عن شهر أكتوبر. ويعود هذا الارتفاع

أصدرت شركة آراء للبحوث والاستشارات التسويقية مؤشرها الشهري لنفحة المستهلك في الكويت لشهر نوفمبر 2025، بالتعاون مع 'الأنباء' وبرعاية 'لكزس'، حيث سجل مؤشر آراء لنفحة المستهلك بالكويت أعلى مستوى له منذ شهر فبراير 2013، محققاً 124 نقطة بارتفاع 10 نقاط في شهر. وجاء هذا المستوى القياسي لنفحة المستهلك، مدفوعاً بارتفاع جميع المؤشرات الستة المكونة للمؤشر العام وخصوصاً مؤشري الثقة بالدخل الفردي الحالي والدخل الفردي المتوقع